

تقرير الرقابة المالية على بلدية القيروان (تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية القيروان في 2 جوان 1887 بمقتضى الأمر المؤرخ في 2 جوان 1887 المتعلق بإحداث بلدية القيروان وتمسح حوالي 460 كم² (بعد عملية التوسعة)¹. وقد بلغ عدد سكانها 166 ألف ساكن ويبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية بها 12.336 مؤسسة². وتولى تسيير البلدية خلال سنة 2017 نيابة خصوصية تتألف إلى جانب رئيسها من 9 أعضاء³ وإدارة متكونة من 81 إداريا و26 فنيا و362 عاملا في إطار هيكلية عامة متكونة من الكتابة العامة وإدارة للشؤون الإدارية العامة وإدارة للشؤون المالية والموارد وإدارة للأشغال وإدارة للنظافة والصحة وحماية المحيط وإدارة للتهيئة والدراسات والشؤون العمرانية. وبلغ معدل الموارد والنفقات السنوية خلال فترة 2015-2017 تباعا 22,9 م.د و15,9 م.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 548 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

1 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات

2 السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018

3 الأمر عدد 434 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أبريل 2017

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تم التداول في شأن الميزانية من قبل المجلس البلدي ضمن الدورة العادية الرابعة لسنة 2016 المؤرخة في 19 ديسمبر 2016 وذلك خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي نص على أن يتم التداول في شأن الميزانية وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة. كما نص هذا الفصل على إحالة مشروع الميزانية إلى سلطة الإشراف للمصادقة في أجل لا يتجاوز 31 أكتوبر.

وتم الختم النهائي للميزانية والتداول في شأنها طبقا لأحكام الفصل 33 من القانون عدد 35 لسنة 1975 في دورة المجلس البلدي الاستثنائية لسنة 2018 بتاريخ 11 ماي 2018 وتمت مصادقة سلطة الإشراف عليها بتاريخ 25 ماي 2018.

وتولت سلطة الإشراف طبقا لمقتضيات الفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية إقرار الحساب المالي للبلدية لسنة 2017 بتاريخ 25 ماي 2018.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية القيروان لدائرة المحاسبات بتاريخ 05 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص المرسمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية القيروان لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

معدل التطور السنوي	2017	2016	2015	السنة
6%	23 352 028	24 632 933	20 643 603	مقاييس
10%	13 463 918	12 687 168	11 181 443	العنوان الأول
17%	8 312 776	7 204 634	6 119 225	1 المداخل الجبائية الاعتيادية
20%	4 530 811	3 637 087	3 130 878	1 المعاليم على العقارات والأنشطة
11%	2 193 474	1 943 862	1 785 223	2 مداخل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي
15%	1 539 491	1 602 649	1 166 485	3 معاليم الرخص وإسداء خدمات
16%	49 000	21 035	36 640	4 المداخل الجبائية الاعتيادية الاخرى
1%	5 151 142	5 482 534	5 062 218	2 المداخل غير الجبائية الاعتيادية
-2%	766 768	827 245	790 652	5 مداخل أملاك البلدية الاعتيادية
1%	4 384 374	4 655 289	4 271 566	6 المداخل المالية الاعتيادية
2%	9 888 110	11 945 766	9 462 159	العنوان الثاني
10%	6 643 096	7 309 136	5 458 561	3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية
-9%	1 980 748	2 637 707	2 366 967	7 منح التجهيز
23%	4 662 348	4 671 430	3 091 594	8 مدخرات وموارد مختلفة
-23%	315 892	988 872	532 349	4 موارد الاقتراض
-23%	315 892	988 872	532 349	9 موارد الاقتراض الداخلي
-8%	2 929 121	3 647 757	3 471 249	5 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
-8%	2 929 121	3 647 757	3 471 249	12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
10%	16 771 835	17 029 853	13 882 116	مصاريف
11%	11 559 820	10 891 546	9 314 225	العنوان الأول
11%	11 113 820	10 495 546	8 948 225	1 نفقات التصرف
6%	6 481 693	6 464 946	5 800 034	1 التأجير العمومي
19%	3 945 120	3 574 672	2 784 631	2 وسائل المصالح
37%	687 006	455 928	363 561	3 التدخل العمومي
0	0	0	0	4 نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة
10%	446 000	396 000	366 000	2 فوائد الدين المحلي
10%	446 000	396 000	366 000	5 فوائد الدين المحلي
7%	5 212 016	6 138 307	4 567 891	العنوان الثاني
-9%	2 721 282	4 402 671	3 319 399	3 نفقات التنمية
-9%	2 721 282	4 402 671	3 319 399	6 الإستثمارات المباشرة
0	0	0	0	8 نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة
-10%	601 000	773 000	750 000	4 تسديد أصل الدين
-10%	601 000	773 000	750 000	10 تسديد أصل الدين
95%	1 889 733	962 635	498 492	5 النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
95%	1 889 733	962 635	498 492	11 النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
-1%	6 580 193	7 603 080	6 761 487	الفائض

تحليل موارد بلدية القيروان ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

بلغت تقديرات موارد ميزانية بلدية القيروان لسنة 2017 ما قدره 25 م.د (دون اعتبار التنقيحات) موزعة على العنوان الأول في حدود 13,8 م.د وعلى العنوان الثاني في حدود 11,2 م.د تم بشأنها تحصيل مقابيض بقيمة 13,5 م.د ونسبة 98 % بالعنوان الأول وبقيمة 9,9 م.د ونسبة 88 % بالعنوان الثاني. لتبلغ جملة الموارد المحصلة بالعنوانين الأول والثاني قيمة 23,4 م.د ونسبة 94 % مقارنة بالتقديرات.

وبلغت جملة الاعتمادات المرسمة بالميزانية ما قدره 12,9 م.د بالعنوان الأول و13,3 م.د بالعنوان الثاني تم بشأنها انجاز نفقات بقيمة 11,6 م.د ونسبة 89 % في العنوان الأول وبقيمة 5,2 م.د ونسبة 43 % في العنوان الثاني مما يجعل من النسبة العامة للإنفاق بالعنوانين الأول والثاني تبلغ 64 %.

وقد أسفرت تنفيذ ميزانية بلدية القيروان بعنوان تصرف 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 6,6 م.د تم تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 5,5 م.د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمتها 1,1 م.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي. وقد بلغ تراجع الفائض الجملي خلال الفترة 2015-2017 معدل 1 %.

الموارد

بلغت خلال سنة 2017 جملة موارد بلدية القيروان 23,352 م.د متكونة في حدود 58 % من الموارد الإعتيادية و42 % من موارد التنمية.

وتأتت موارد العنوان الأول بنسبة 62 % من المداخل الجبائية الاعتيادية ونسبة 38 % من المداخل غير الجبائية الاعتيادية.

وقد سمحت مداخل المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة بتوفير نسبة 54 % من المداخل الجبائية وكذلك بالنسبة لمداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه حيث ساهمت بنسبة 26 % فيما ساهمت معاليم الموجبات والرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات بحوالي 19 %.

ومثل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد جبائي للبلدية حيث وفر مبلغ 2,4 م.د أي نسبة 29 % من المداخل الجبائية ونسبة 18 % من مداخل العنوان الأول فيما لم يوفر الأداء على العقارات بصنفيه المبني وغير المبني سوى مبلغ 1,1 م.د أي ما يعادل نسبة 14 % من مجموع المداخل الجبائية ونسبة 8 % من موارد العنوان الأول.

كما وفرت مداخل الأسواق نسبة 21 % من المداخل الجبائية ونسبة 13 % من مداخل العنوان الأول.

وبلغ نصيب بلدية القيروان من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي خلال سنة 2017 مبلغ 0,6 م.د.

ويجدر التنويه في هذا الصدد أنّ البلدية لا تتوقّر لديها المعطيات التي تمكّنها من معرفة المناب الرّاجع إليها بكلّ دقّة وتقتصر على تنزيل المبالغ المتأتية بميزانيتها دون التّأكد من أنّ تلك المنابات تقابل الإستهلاك الفعلي للكهرباء بمنطقتها البلديّة

أما فيما يتعلق بالمداهيل غير الجبائية فقد ساهم المناب من المال المشترك بحوالي 73 % من المداهيل غير الجبائية فيما وفرت مداهيل الملك البلدي مبلغ 0,8 م.د أي ما يعادل 15 % من مجموع المداهيل غير الجبائية وهي متأتية أساسا من مداهيل كراء عقارات معدّة للنشاط التجاري.

وفيما يخص موارد العنوان الثاني ساهمت الموارد الذاتية فيه بنسبة 67 % و الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بنسبة 30 % . أما فيما يخص موارد الاقتراض فلم تساهم سوى بنسبة 3 % .

النفقات

بلغت خلال سنة 2017 جملة نفقات بلدية القيروان 16,8 م.د متكونة في حدود 68 % من المصاريف الإعتيادية و 32 % من مصاريف التنمية.

وتمثل نفقات التأجير العمومي 56 % من مجموع نفقات العنوان الأول مقابل نسبة 60 % خلال سنة 2016 لتبلغ نسبة تطور 6 % خلال الفترة 2015-2017 مما يضعف هامش التصرف على مستوى نفقات التسيير إضافة إلى انعكاسه السلبي على تقلص الموارد المخصصة للتنمية. فيما بلغت نفقات وسائل المصالح والتدخل العمومي 40 %.

أما بخصوص نفقات العنوان الثاني فقد بلغت الاعتمادات المخصصة للتنمية خلال سنة 2017 مبلغ 9,8 م.د مقابل 7,6 م.د خلال سنة 2015 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 28 % . وبالرغم من هذا التطور في الاعتمادات تم تسجيل ضعف في الإستهلاك حيث بلغت نسبة الانجاز 28 % سنة 2017 مسجلة بذلك تراجعاً خلال الفترة 2015-2017 بنسبة 9 % . ويعود هذا التراجع أساسا إلى التأخير في انطلاق بعض المشاريع على غرار مشروع تهيئة حديقة المنصورة الذي تأخر الشروع في أشغاله بما يزيد عن 7 أشهر.

وبلغت نفقات التنمية 5,2 م.د سنة 2017 تتوزع بين الإستثمارات المباشرة بمبلغ 2,7 م.د ونسبة 52 % وتسديد أصل الدين بمبلغ 0,6 م.د ونسبة 12 % والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة بمبلغ 1,9 م.د ونسبة 36 % .

وبخصوص المشاريع الممولة عن طريق الاعتمادات المحالة فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لها في موفى سنة 2017 مبلغ 2,9 م.د مقابل 3,5 م.د في سنة 2015 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 16 % ونسبة انجاز 65 % خلال سنة 2017.

القدرات المالية

بلغ مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية 72 % محققا تجاوزا طفيفا للحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 70 %.

وبلغت الديون المتخلدة تجاه المؤسسات العمومية والخاصة إلى موفى سنة 2017 (دون اعتبار تلك المتخلدة تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغة 3,048 م.د والتي تعود لسنة 2016 وما قبلها) حوالي 1,549 م.د وهو ما يمثل نسبة 30 % من نفقات العنوان الأول (دون احتساب التأجير العمومي) ومن أهم المؤسسات العمومية الدائنة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ يناهز 1 م.د ونسبة 63 %.

وللإشارة تضمن منشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 4 بتاريخ 05 ديسمبر 2017 المتعلق بتطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها إقرارا بتعهد الدولة بتحمل الديون العمومية المتخلدة بذمة عدد من البلديات من ضمنها بلدية القيروان بصفة كلية.

وبلغ مؤشر مجهود الإدّخار لبلدية القيروان 26 % وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدد بنسبة 20 %.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا-تعبئة الموارد

تقدير الموارد:

أحكمت البلدية تقدير مواردها خلال سنة 2017 حيث بلغت نسبة الانجاز بالنسبة للعنوان الأول 98 % (ونسبة 103 % خلال الفترة 2015-2017) وهي تتجاوز الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 95%.

المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

ولئن تتولى البلدية إعداد قائمة مفصلة في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية التي تنشط بالمنطقة البلدية وضبط المعلوم الأدنى الواجب دفعه من قبل هذه المؤسسات إلا أنها لم تقم بإجراء المقارنات اللازمة لضبط الفارق بين المبالغ المستخلصة فعليا من قبل هذه المؤسسات والمعلوم الواجب تأديته وهو ما لم يمكن البلدية من ضبط جل مستحققاتها المتخلدة بذمة المؤسسات الناشطة بالمنطقة البلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ومباشرة إجراءات تثقيفها.

وفضلا عن ذلك لوحظ عدم شمولية قائمة المؤسسات الراجعة بالنظر للبلدية حيث لم تتضمن سوى 6.321 مؤسسة في حين ضبط السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 عدد 12.336 مؤسسة.

إصدار الاعلامات

لوحظ ضعف نسبة إصدار الاعلامات من قبل القباضة البلدية بخصوص المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وتبليغها إلى المطالبين بها حيث تم إصدار مجموع 3.833 إعلام سنة 2017 من جملة 41.148 فصل بالنسبة للعقارات المبنية و 9.021 فصل بالنسبة للأراضي غير المبنية. كما تبين عدم القيام بتفعيل الإجراءات الجبرية المتاحة على غرار الاعتراضات والعقل.

استخلاص الموارد

لوحظ تواصل ضعف تحصيل موارد البلدية خلال الفترة 2015 - 2017 حيث بلغ المعدل السنوي لنسبة الاستخلاصات المنجزة 10 % بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية مما ترتب عنه تضخم بقايا الاستخلاص من سنة إلى أخرى حيث بلغت في موفى 2017 مبلغ 8,6 م.د وبزيادة سنوية خلال فترة 2015-2017 بنسبة 11%.

كما لوحظ ضعف المعدل السنوي لنسبة الإستخلاصات المنجزة بعنوان مداخل أملاك البلدية خلال الفترة 2015-2017 حيث بلغ نسبة 47%. وبلغت القيمة الجمالية لبقايا الاستخلاص بعنوان الأملاك البلدية في موفى 2017 ما قيمته 0,960 م.د وبزيادة سنوية خلال فترة 2015-2017 بنسبة 11%.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف نسب الاستخلاص خصوصا بالنسبة للعقارات المبنية وغير المبنية عدم قيام المطالب بالأداء بصفة تلقائية بدفع المعاليم الجبائية المستوجبة إلا عند حاجته إلى شهادات الإبراء على غرار إبرام عقود انتقال الملكية وهي آليات فرضها المشرع للرفع من مستوى استخلاص المعاليم البلدية وأرجعت البلدية ضعف نسبة الاستخلاص إلى النقص في عدد عدول الخزينة بالمركز المحاسبي.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبين من خلال فحص عقود تسويق المحلات التي هي على ملك البلدية أنّه لم يتم التنصيب على زيادة سنوية في معينات الكراء لعدد من العقود بلغ 52 عقدا من جملة 525 محل يعود منها 41 عقد إلى أكثر من 20 سنة منذ إبرامها.

أعمال التتبع

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على سقوط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. كما ينص الفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 31 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 على تعليق آجال سريان مدة التقادم المعمول بها في مادة استخلاص الديون الراجعة إلى الهيئات العمومية الخاضعة إلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية والمثقلة أو المؤمنة بدفاتر المحاسبين العموميين بالنسبة للفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012. وتبعاً لما سبق تعتبر الديون المثقلة قبل تاريخ 2010/12/17 معرضة إلى السقوط بالتقادم ما لم يتم في شأنها القيام بأعمال طبقاً لما نص عليه الفصل 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية قصد قطع مدة التقادم وذلك انطلاقاً من التاريخ سابق الذكر. وقد تبين في هذا الإطار عدم اتخاذ المحاسب لإجراءات قاطعة للتقادم بخصوص فصول بلغت قيمتها حوالي 70 أ.د.

أما بخصوص بقايا الاستخلاص بعنوان المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية فقد تضمن الحساب المالي مبلغ جملي قدره 8,6 م.د في موفى سنة 2017 ولا تمكن الوثائق المصاحبة له من معرفة السنوات الراجعة إليها هذه البقايا وبالتالي عدم معرفة المبالغ المهتدة للسقوط بالتقادم.

التصرف في الإيداعات والتأمينات بالعمليات الخارجة عن الميزانية وتسويتها

تنص التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 02 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية على استحداث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والمقاييس المستخلصة قبل إعداد أذون الإستخلاص والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتزيلها بميزانية البلدية. إلا أنه بالرجوع إلى القوائم المفصلة في المقاييس الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2017، تبين أن مبلغ 16.أ.د بعنوان مقاييس مستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص يعود إلى أكثر من سنتين لم تتم تسويته. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بند الضمانات، حيث تبين عدم تسوية مبالغ تعود إلى سنة 2014 وما قبلها بقيمة 22.أ.د من جملة 209.أ.د.

وأفاد القابض البلدي بخصوص المقاييس المستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص بأنها تهم بيوعات لمحجوز بالمستودع البلدي لم يتم مده في شأنها بمحاضر البيع.

التصرف في الضمانات النهائية لعقود اللزمة

نصت كراسات الشروط المنظمة للأسواق المستلزمة ببلدية القيروان على أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة وللاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بموجب العقد ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة. كما نصت على عدم استعماله لخلاص الأقساط إلا في صورة امتناع المستلزم عن الوفاء بالتزاماته المالية، وخلافا لذلك تبين أن البلدية تعتبر قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال، من ذلك لزمة سوق الاثنين .

حماية الممتلكات

يندرج ضمن الملك البلدي الخاص لبلدية القيروان طبقا للمعطيات المتوفرة لدى مصالحها 762 عقارا مبنيا لا تمتلك البلدية في شأن 702 منها شهادة للملكية وهو ما لا يوفر لها الحماية القانونية الكافية للحفاظ على هذه الممتلكات وإثبات استحقاتها.

أما بالنسبة للعقارات غير المبنية تمتلك البلدية 24 قطعة أرض منها 02 تم تسجيلها و11 في طور التسجيل.

وأمام هذه الوضعية فان البلدية مدعوة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لتسوية وضعية هذه العقارات في أقرب الأجل ومباشرة إجراءات تسجيلها بدفاتر الملكية العقارية.

مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية

ينص الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بمجرد تلك

المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبين أنه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتم القيام بجرد سنوي لها.

ثانيا-إنجاز النفقات

عدم دفع المستحقات في الأجال القانونية

لوحظ من خلال فحص وثائق الصرف أنّ فواتير بقيمة جمالية تناهز 220 أ.د لم يتم خلاصها في الأجال القانونية المحددة بخمسة وأربعين يوما كما ورد بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف. ومن شأن هذا التصرف المساس بمصداقية الإدارة في علاقتها مع المتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

عقد نفقات بعد 15 ديسمبر

ينص الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها"، غير أنّ فحص الوثائق المثبتة لنفقات البلدية بين تولى البلدية عقد نفقات بعد ذلك التاريخ دون إثبات الضرورة الموجبة لذلك على غرار اقتناء مادتي الحليب و الصابون بمبلغ 9,6 أ.د و اقتناء قطع غيار للصيانة بمبلغ 4,6 أ.د واقتناء لافتات شهرية بمبلغ 1,7 أ.د.

ختم الصفقات

تبين من خلال فحص بعض المشاريع التي أنجزت خلال الفترة 2015-2017 عدم القيام بإجراءات الختم النهائي لها إلى موفى سنة 2018 (تاريخ انتهاء المهمة) بالرغم من مرور مدة على استلامها النهائي تفوق في بعض الحالات السنتين وذلك خلافا لأحكام الفصل 121 من الأمر المنظم للصفقات العمومية الذي حدد أجل الختم النهائي بما أقصاه 90 يوما من تاريخ القبول النهائي من ذلك مشروع تهيئة الطرقات (سيلفيترا) بكلفة 2 م.د حيث تم الاستلام النهائي بتاريخ 2018/04/18 ومشروع التنوير العمومي بكلفة 0,6 م.د حيث تم الاستلام النهائي بتاريخ 2016/12/19 وكذلك مشروع تهيئة حديقة المنصورة بكلفة 0,7 م.د حيث تم الاستلام النهائي بتاريخ 2018/03/06.

ومن شأن التأخير في الختم النهائي للصفقات أن يحول دون استغلال بقايا الاعتمادات المرصودة للمشاريع المنتهية بإعادة توظيفها وكذلك عدم وضع حد للالتزامات التعاقدية بين الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى مخاطر انقضاء الأجال القصوى لحجز الضمان النهائي في صورة إخلال صاحب الصفقة بواجباته التعاقدية عملا بأحكام الفصلين 50 و53 من الأمر المنظم للصفقات.

أهم التوصيات

بالنظر إلى أهمية الموارد المالية الممكن تحصيلها فإنّ البلدية مدعوّة إلى:

- إيلاء مزيد من العناية بخصوص تحصيل مواردها وإحكام إعداد جداول تحصيل المعاليم والعمل على التنسيق أكثر مع القبضة البلدية.
- مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحل في الأجل القانونية
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخلاص الديون المتخلّدة بدمّة المتسوغين فضلا عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراجعة معينات كراء العقارات بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الاقتصادي.
- تطبيق الإجراءات المنظمةة لاستلزام الأسواق البلدية.
- العمل على جرد وحماية أملاكها.
- الالتزام بالقواعد والإجراءات والأجل التي تحكم عقد النفقات وتأديتها.

إجابة حول الملاحظات المضمنة

بتقرير: الرقابة المالية

على حسابات بلدية القيروان

الاجابة والاجراءات المتخذة

بالنسبة للديون المتخذة بذمة المؤسسات العمومية وخاصة صندوق القروض والمساعدات الجماعات المحلية فقد تم بناء على منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 4 بتاريخ 5 ديسمبر 2017 المتعلق بتطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها.

ابرام اتفاقيات اعتراف بالدين مع صندوق القروض والمساعدات الجماعات المحلية - المركز الوطني للاعلامية - الشركة الوطنية للاتصالات ، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه - الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والوكالة الوطنية للشراءات بقيمة جمالية قدرها 4.501.852.628 واحالتها في الأجل المنصوص عليها بالمنشور بناء على تكفل الدولة الكلي بخلاص هذه الديون لتطهيرها.

شرعت البلدية في اتخاذ الاجراءات اللازمة للثبوت في متابعة الأداء الواجب على المؤسسات واجراء المقارنات الازمة . وسيتم مواصلة الاجراءات لتحيين قائمة المؤسسات الراجعة للنظر للبلدية خاصة بمناطق التوسع

نظرا للنقص الكبير في سلك عدول الخزينة بالقباضة البلدية بالقيروان كانت تعمل بعدد (05) عدول خزينة ، حاليا تعمل بعدد (03) عدول خزينة و هذا العدد لا يفي بالحاجة بالمركز المحاسبي لوجود عدد كبير من الفصول المثقلة للمعاليم على العقارات المبنية و الغير مبنية ، الكراءات بجميع أنواعها و الأسواق المستلزمة إلى آخره و للتوسع العمراني الكبير التي تشهده بلدية القيروان حيث يتم الاقتصار على إصدار الإعلانات و محاضر تبليغ مضمون من دفتر مع توجيه إنذار بالدفع و ذلك على الأقل لتغطية و إعلام أكثر ما يمكن من المدينين و المتساكنين و إنجاز محاضر التبليغ لأهم المدينين و التي تم في بعض الأحيان اللجوء للإعتراض على البطاقة الرمادية لدى مصالح وكالة الفحص الفني و عقل السيارات ، كما قام عدول الخزينة بإجراء عديد العقل خاصة لأصحاب المبالغ الهامة المتخذة لتسوي المحلات التجارية و المهنية و الصناعية و السكن (معاليم كراء) .

من أهم أسباب ضعف تحصيل الموارد البلدية مقابل المبالغ المثقلة و المتخذة هو انقطاع سلك عدول الخزينة عن العمل طيلة سنوات 2011 و 2012 و 2013 . حيث يقع تثقيل الديون دون تتبعات تذكر في الفترة المذكورة و كذلك النقص الكبير في عدول الخزينة بالمركز المحاسبي كما تم ذكره سابقا حيث لم يتمكن من تغطية كامل المناطق البلدية و تبليغ أكثر ما يمكن على الأقل من

الإعلامات كإجراء ودي و المرور لإنجاز العمل الجبري لأهم المدينين للمبالغ المتخلدة .

مع العلم أنه يوجد عديد فصول و مبالغ هامة مثقلة قابلة للطرح أحييت فيها مطالب للغرض إلى المصالح البلدية منذ سنوات 2015-2016 و 2017 و لم يقع البت في عملية الطرح إلى حد هذا التاريخ .

كما يوجد بعض المحلات التجارية و الصناعية و المهنية مغلقة و في حالة سيئة تم إحالة مطالب لطح معين كراء لمدة معينة إلى المصالح المركزية للموافقة ، لمبالغ هامة في الكراءات و لم نتوصل بما يفيد . كما تعطلت حتى عمليات التبعات و الإستخلاصات لهذه المحلات لعدم معرفة الفترة المعنية للطرح ، كما شهدت الإستخلاصات تطور و تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى .

شرعت البلدية في تحيين كافة العقود الكراء وادراج نسبة الزيادة السنوية في كافة العقود الكراء وسيتم اتمام هذه العملية خلال سنة 2019

عملا بالتعليمات العامة عدد 05 بتاريخ 1991/09/02 والمذكرات العامة و خاصة منها عدد 47 بتاريخ 2005/06/22 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص ، أن كل عمليات بندي : الإيداعات المختلفة و المقاييض المستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص مسواة في وقتها ما عدى المبالغ المذكورة بالنقطة 6 مفصلة كالآتي : مبالغ (15.883 أ.د) و (21.515 أ.د) هذه مبالغ معروفة تهم بيوعات لمحجوز بالمستودع البلدي حيث لم يتم مدنا بمحاضر البيع تامة الشروط من مصالح البلدية لإحالتها إلى مصالح أمانة المال الجهوية بالقيروان للمراجعة و التثقيف و إرجاعها إلى القابض المعني بالأمر لتطبيق المبالغ المذكورة من مصالح خارج الميزان إلى الفصول المعنية للموارد الإعتيادية لميزانية بلدية القيروان و أخيرا تم إحالة الملف إلى مصالح أمانة المال الجهوية بالقيروان . سيتم بداية من سنة 2019 التنسيق مع السيد القابض البلدي للابقاء على الضمان النهائي الى حين انتهاء تنفيذ اللزمة وعدم استخلاص مبلغ التسوية من الضمان النهائي

ستعمل البلدية مستقبلا على تلافي التأجير في خلاص المزودين خاصة وأنه في بعض الأحيان يحصل التأخير نتيجة عدم تحويل المناب من المال المشترك المخصص للبلدية في الأجال وبالمقابل النقص في المداخيل المستخلصة لدي القابض البلدي

تتعلق الفواتير التي تم خلاصها بديون لفائدة الشركة حيث تم اصدار طلب التزود قبل الفاتورة الا ان الفوترة حصلت بعد الأجال

لقد شرعت البلدية في تسجيل الاراضي البيضاء وتم الحصول على احكام تسجيل في هذا الشأن وستواصل البلدية اجراءات التسجيل لتشمل كافة العقارات الراجعة للبلدية

نتعهد بمسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية و نحن بصدد إعداد جرد و مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية مع مصالح البلدية

و في الختام أعلم سيادتكم أن انقطاع سلك عدول الخزينة عن العمل لمدة طويلة منذ سنة 2011 إلى سنة 2013 و النقص في هذا

السلك أثر سلبا على تراكم الديون المثقلة والمتبقية في هذه السنوات . مع إمكانية تطوير المنظومات الإعلامية في الديون المثقلة و المتخلدة للجماعات المحلية لتحسين و مضاعفة أكثر ما يمكن في التبعات والإستخلاصات .

ان البلدية حريصة على تطبيق الفصل 90 من المجلة المحاسبة العمومية الا ان هناك طلبات تزود تصدر بعد 15 ديسمبر 2018 الا انها محمولة على تعهدات احطياطية سابقة بتاريخ 15 ديسمبر 2018 يتم اعتمادها وذلك نظرا لكثافة الطلبات الى موفى السنة نظرا لكثرة تدخلات البلدية خلال المناسبات أو لصيانة بعدة المعدات الضرورية.

لقد تم عرض ملف الختم النهائي لمشروع التنوير العمومي ومشروع القاعة المغطاة عزيز ميلاد على أنظار لجنة البلدية لمراقبة الصفقات العمومية وحضي بالمصادقة وبالنسبة لبقية المشاريع فان ملفاتها جاهزة للعرض على هذه اللجنة وسيتم عرضها للختم النهائي في اقرب الأجال.

أمانة المال الجهوية بالقيروان
القباضة البلدية نهج الخوارزمي القيروان

عدد 2018/948

من قابض بلدية القيروان

إلى السيد : رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : الإجابة حول ملاحظات بعض نقاط تقرير الرقابة المالية على بلدية القيروان (تصرف سنة 2017)

المرجع : إحالتكم تحت عدد 97/12/2018 بتاريخ 2018/12/17

بعد التحية و الإكرام

تبعا لتقرير الرقابة المالية على بلدية القيروان لتصرف سنة 2017 المذكور بالمرجع أعلاه أعلم سيادتكم حول بعض الملاحظات التي تهم القباضة البلدية بالقيروان مفصلة كالآتي .

- إصدار الإعلامات :

نظرا للنقص الكبير في سلك عدول الخزينة بالقباضة البلدية بالقيروان كانت تعمل بعدد (05) عدول خزينة ، حاليا تعمل بعدد (03) عدول خزينة و هذا العدد لا يفي بالحاجة بالمركز المحاسبي لوجود عدد كبير من الفصول المثقلة للمعاليم على العقارات المبنية و الغير مبنية ، الكراءات بجميع أنواعها و الأسواق المستلزمة إلى آخره و للتوسع العمراني الكبير التي تشهده بلدية القيروان حيث يتم الاقتصار على إصدار الإعلامات و محاضر تبليغ مضمون من دفتر مع توجيه إنذار بالدفع و ذلك على الأقل لتغطية و إعلام أكثر ما يمكن من المدينين و المتساكنين و إنجاز محاضر التبليغ لأهم المدينين و التي تم في بعض الأحيان اللجوء للإعتراض على البطاقة الرمادية لدى مصالح وكالة الفحص الفني و عقل السيارات ، كما قام عدول الخزينة بإجراء عديد العقل خاصة لأصحاب المبالغ الهامة المتخلدة لمتسوعي المحلات التجارية و المهنية و الصناعية و السكن (معاليم كراء) .

- استخلاص الموارد :

من أهم أسباب ضعف تحصيل الموارد البلدية مقابل المبالغ المثقلة و المتخلدة هو انقطاع سلك عدول الخزينة عن العمل طيلة سنوات 2011 و 2012 و 2013 . حيث يقع تثقيل الديون دون تتبعات تذكر في الفترة المذكورة و كذلك النقص الكبير في عدول الخزينة بالمركز المحاسبي كما تم ذكره سابقا حيث لم تتمكن من تغطية كامل المناطق البلدية و تبليغ أكثر ما يمكن على الأقل من الإعلامات كإجراء ودي و المرور لإنجاز العمل الجبري لأهم المدينين للمبالغ المتخلدة .

مع العلم أنه يوجد عديد فصول و مبالغ هامة مثقلة قابلة للطرح أحيلت فيها مطالب للغرض إلى المصالح البلدية منذ سنوات 2015-2016 و 2017 و لم يقع البت في عملية الطرح إلى حد هذا التاريخ .

كما يوجد بعض المحلات التجارية و الصناعية و المهنية مغلقة و في حالة سيئة تم إحالة مطالب ل طرح معين كراء لمدة معينة إلى المصالح المركزية للموافقة ، لمبالغ هامة في الكراءات و لم نتوصل بما يفيد . كما تعطلت حتى عمليات التبعات و الإستخلاصات لهذه المحلات لعدم معرفة الفترة المعنية لل طرح ، كما شهدت الإستخلاصات تطور و تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى .

- مداخيل الأسواق اليومية و الأسبوعية و الظرفية :

مبلغ (69.440د) ديون متخلدة للزمة الأسواق الأسبوعية لبلدية القيروان لسنة 2009 حيث قام القابض بإصدار أولا إعلام للمستلزم بتاريخ 2009/09/13 كما تم إصدار بعد ذلك بطاقة إلزام تم تبليغها بواسطة محضر تبليغ بطاقة إلزام مع توجيه إنذار بالدفع بتاريخ 2009/10/12 كما تم أيضا إعلام السيد : رئيس بلدية القيروان بمكتوب صادر عن السيد: قابض بلدية القيروان تحت عدد 133 بتاريخ 2009/05/05 حول عدم تسديد ديون مستلزم الأسواق لسنة 2009 وإمكانية اللجوء لتجريد المستلزم ، مكتوب صادر عن السيد : رئيس مركز الحرس الوطني ببوحجلة تحت عدد 3295 بتاريخ 2010/02/19 إلى السيد : قابض بلدية القيروان حول إرجاع إذن لم يد المساعدة تحت عدد 24021 بتاريخ 2009/11/12 دون نتيجة ، و عند عدم الحصول على أي نتيجة لاستخلاص الديون المتخلدة للمستلزم تم تسليم كامل الملف إلى السيد : محمد عادل الزوايدي العدل المنفذ بالقيروان لإتمام الإجراءات و تنفيذ عقلة حسب محضر محاولة تنفيذ مضمنة تحت عدد 5910 بتاريخ 2010/02/16 أدت إلى نتيجة عدم وجود مكاسب أو ممتلكات قابلة للعقلة .

- التصرف في الإيداعات و التأمينات الخارجة عن الميزانية و تسويتها :

عملا بالتعليمات العامة عدد 05 بتاريخ 1991/09/02 والمذكرات العامة و خاصة منها عدد 47 بتاريخ 2005/06/22 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص ، أن كل عمليات بندي : الإيداعات المختلفة و المقابض المستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص مسواة في وقتها ما عدى المبالغ المذكورة بالنقطة 6 مفصلة كالآتي : مبالغ (15.883 أ.د.) و (21.515 أ.د.) هذه مبالغ معروفة تهتم ببيوعات لمحجوز بالمستودع البلدي حيث لم يتم مدنا بمحاضر البيع تامة الشروط من مصالح البلدية لإحالتها إلى مصالح أمانة المال الجهوية بالقيروان للمراجعة و التثقيف و إرجاعها إلى القابض المعني بالأمر لتطبيق المبالغ المذكورة من مصالح خارج الميزان إلى الفصول المعنية للموارد الإعتيادية لميزانية بلدية القيروان و أخيرا تم إحالة الملف إلى مصالح أمانة المال الجهوية بالقيروان .

- مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية :

تتعهد بمسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية و نحن بصدد إعداد جرد و مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية مع مصالح البلدية .

و في الختام أعلم سيادتكم أن انقطاع سلك عدول الخزينة عن العمل لمدة طويلة منذ سنة 2011 إلى سنة 2013 و النقص في هذا السلك أثر سلبا على تراكم الديون المثقلة و المتبقية في هذه السنوات . مع إمكانية تطوير المنظومات الإعلامية في الديون المثقلة و المتخلدة للجماعات المحلية لتحسين و مضاعفة أكثر ما يمكن في التبعات و الإستخلاصات .

و لكم جزيل الشكر و السلام

القيروان في : 2018/12/24

القابض البلدي